

بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.)

خبر النتائج المالية الصحفي وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة

الربع الرابع / العام المالي 2022

13 فبراير 2023

بنك رأس الخيمة الوطني يعلن عن تحقيق أعلى أرباح سنوية منذ أكثر من عقد من الزمن مع صافي ربح بلغ 1,163.4 مليون درهم إماراتي، بزيادة نسبتها 53.4% على أساس سنوي

رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، 13 فبراير 2023 - أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (راك بنك)، اليوم عن نتائجته المالية للعام 2022 بأكمله والربع الأخير منه.

أبرز النتائج المالية للربع الرابع / العام المالي 2022

العائد على حقوق الملكية	إجمالي القروض والسلف 38.1 مليار د.إ	إجمالي الموجودات 66.5 مليار د.إ	صافي الأرباح 1,163.4 مليون د.إ
13.5% لعام 2022	7.6%+ على أساس سنوي	15.5%+ على أساس سنوي	53.4%+ على أساس سنوي

أعلى نسبة نمو في صافي الأرباح منذ أكثر من عقد كامل ونمو كبير في الإيرادات على خلفية تحقيق زيادات قوية في كلا جانبي الميزانية العمومية.

- بلغ صافي الربح 1,163.4 مليون درهم إماراتي لعام 2022 بزيادة نسبتها 53.4% على أساس سنوي. وبلغ صافي الربح للربع الأخير من العام 284.6 مليون درهم إماراتي بزيادة نسبتها 27.3% على أساس سنوي.
- ارتفع إجمالي الإيرادات لعام 2022 بنسبة 6.9% على أساس سنوي ليصل إلى 3,451.8 مليون درهم إماراتي، بينما سجل الربع الأخير من العام 2022 إجمالي إيرادات بلغت 994.8 مليون درهم إماراتي، بزيادة بنسبة 25.5% على أساس سنوي.
- جاء النمو في إجمالي إيرادات السنة المالية 2022 مدعوماً بتحقيق صافي إيرادات فوائده قوي بلغ 2,489.3 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 14.8% على أساس سنوي، وبلغ صافي إيرادات الفائدة للربع الرابع من العام 733.1 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 34.0% على أساس سنوي. كما بلغت الإيرادات غير المحملة بالفائدة 962.5 مليون درهم إماراتي في عام 2022، بانخفاض قدره 9.4% على أساس سنوي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أرباح التداول في الربع الأول من عام 2022. وبلغت الإيرادات غير المحملة بالفائدة للربع الرابع 261.6 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 6.7% على أساس سنوي.
- أدت الميزانية العمومية جيدة التنوع والبيئة الاقتصادية المرنة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تراجع بنسبة 25.3% في انخفاض القيمة مقارنة بالسنة المالية 2021. ويعكس انخفاض القيمة في الربع الرابع من العام 2022 زيادة قدرها 141 مليون درهم إماراتي مقارنة بالربع الأخير من عام 2021، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الإدارة الحكيمة تحسباً للتطورات المتوقعة في المشهد التنظيمي سريع التغيير وظروف الاقتصاد العالمي غير المستقرة واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة.
- بلغ إجمالي القروض والسلف 38.1 مليار درهم إماراتي، بزيادة بنسبة 7.6% على أساس سنوي، وذلك على خلفية تغيير تركيبة الميزانية العمومية بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للبنك.
- بلغت ودائع العملاء 44.9 مليار درهم إماراتي، بزيادة 15.3% على أساس سنوي.

عوائد سليمة ورسمة جيدة واحدى أفضل نسب تغطية القروض المتعثرة في القطاع.

- حافظ البنك على مقاييس ربحية قوية مع معدل عائد على الموجودات يبلغ 1.9% والعائد على حقوق الملكية 13.5% مقارنة مع 1.4% و9.5% على التوالي في عام 2021.
- لا يزال البنك يتمتع برأس مال جيد مع بلوغ نسبة كفاية رأس المال 16.4%.
- ارتفع هامش صافي الفائدة في عام 2022 مسجلاً نسبة 4.1% مقارنة مع 4.0% في عام 2021، ولا يزال من بين الأعلى في القطاع.
- تحسنت نسبة القروض المتعثرة لتبلغ 3.0% مقارنة مع 4.0% لعام 2021.
- ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 181.7% من 133.7% في عام 2021، لتستمر واحدة من بين أقوى النسب في القطاع.

التركيز على تحقيق أفضل العوائد للمساهمين

اقترح مجلس إدارة البنك توزيع أرباح نقدية بقيمة 34 فلساً للسهم الواحد على أن تتم مناقشة هذا المقترح والمصادقة عليه من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي.



معالي محمد عمران الشامسي
رئيس مجلس الإدارة

بالتوازي مع تسارع تعافي اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بعد انحسار جائحة كوفيد-19 في عام 2022، دخل البنك حقبة نمو جديدة في الأداء تتسم بالتحول الجذري. ومع هذا الانتعاش القوي في أداؤنا، فنحن نمضي قدماً بخطى ثابتة لتحقيق توسع مستدام، تدعمه استثمارات مستهدفة، وتركيز قوي على بناء مرونة مالية وتشغيلية.

ونحن في بنك رأس الخيمة الوطني، المؤسسة المالية الرائدة في دولة الإمارات، ندرك أهمية الدور الذي نقوم به لدعم رؤية الدولة ونموها لعام 2050. ونؤكد التزامنا الراسخ في الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لدفع الشمول المالي قدماً، وخلق اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامةً. فنحن نتفهم أهمية دعم النمو والتطوير الوظيفي للإماراتيين، ونسعى جاهدين لرفدهم ببرامج تمكينية تسهم في نموهم الشخصي، وتدعم اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتوقع أن يكون عام 2023 عاماً مليئاً بالفرص حتى في ظل حالة عدم اليقين الناجمة عن الظروف الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية. ولذلك سنقوم بتنوع أعمالنا، وزيادة التركيز على وضعنا الائتماني، وسوف نضع أسساً لنمو مستدام وطويل الأمد.

وسنقوم من خلال تنفيذ خططنا الاستراتيجية الأحدث والتي تغطي عدة سنوات، بالبناء على نقاط القوة الحالية للبنك، ومواصلة تحويل البنك لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الخارجية لهذا القطاع، وبالتالي الاستمرار في تجاوز توقعات عملائنا.

انطلاقاً من تسريع وتيرة التحول الرقمي للبنك، سوف نواصل تطوير تجارب رقمية ملائمة وسريعة وشخصية وسهلة الاستخدام لعملائنا. وتعتبر نتائج هذه المبادرات المميزة عاملاً أساسياً لاستمرار نجاح البنك.



راحييل أحمد، الرئيس التنفيذي

حقق راك بنك صافي أرباح بلغ 1,163.4 مليون درهم إماراتي، لنختتم بذلك عاماً مميزاً من الانتعاش والنمو مع زيادة قدرها 53.4% على أساس سنوي، وهو أعلى معدل نمو سنوي في صافي الأرباح منذ عام 2008. وقد غطى هذا النمو جميع قطاعات أعمالنا، متزامناً مع نمو في إجمالي الموجودات بنسبة 15.5%، والقروض والسلف بنسبة 7.6%، والجدير بالذكر أن ودائع العملاء ارتفعت بنسبة 15.3% على أساس سنوي، حيث بلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 70.4% حتى تاريخ 31 ديسمبر 2022. وتجدر الإشارة إلى أننا استطعنا تحقيق هذا النمو الملفت على الرغم من بيئة ارتفاع معدلات الفائدة.

كما شهدنا زخماً قوياً في ميزانيتنا العمومية في مجال الخدمات المصرفية للشركات والتي سجلت نمواً بمقدار 1,589.1 مليون درهم إماراتي (18.3% على أساس سنوي)، والخدمات المصرفية للأعمال مع نمو بقيمة 996 مليون درهم إماراتي (12.4% على أساس سنوي). وسجلت الخدمات المصرفية للأفراد نمواً بواقع 102.8 مليون درهم إماراتي (0.5% على أساس سنوي).

ويعكس هذا الأداء المتميز عاماً نستطيع أن نسماه عام إعادة الضبط، وفي مجالات عدة:

إعادة ضبط الأداء: حيث حققنا انتعاشاً قوياً عن طريق تقليص التراجع الناتج عن سنوات الجائحة. وأعدنا إطلاق عجلة النمو في جانب الميزانية العمومية، مع استمرارنا بإدارة التكاليف بحكمة، وتعزيز رأسمالنا مما أدى إلى تحقيق عائدٍ على حقوق المساهمين بنسبة 13.5%.

إعادة ضبط الاستراتيجية: حيث تمكن مجلس الإدارة وفريق الإدارة وموظفو البنك في جميع أقسامه، من تحقيق رؤيتنا بأن نصبح بنكاً رقمياً بلمسة إنسانية مع عملائه في أهم لحظات الحقيقة، وقمنا بتحديد البرامج الاستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية.

إعادة ضبط الطريقة التي نعمل بها: من خلال العمل كفريق واحد، عبر مختلف الأقسام من المكاتب الأمامية ووصولاً إلى الخلفية، لتحقيق هدف مشترك يتسم بالوضوح وأعلى مستويات المسؤولية.

مع إتمام مرحلة إعادة الضبط، فقد حان الوقت الآن لتنفيذ استراتيجيتنا الجديدة وذلك من خلال الاستمرار في تطوير مزيج أعمال مستدام، بما في ذلك زيادة مساهمة القطاعات ذات المخاطر الأقل، مثل الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية وقطاع العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية، وتغيير الطريقة التي يقوم فيها البنك بزيادة إيراداته، من خلال تقليص اعتمادنا على الإقراض غير المضمون، وزيادة الرسوم والإيرادات غير التمويلية، بالإضافة إلى تعزيز عمليات البيع المتبادل عبر جميع القطاعات. وإنشاء أعمال أكثر قابلية للتوسع، من خلال تنفيذ استثمارات لتعزيز تجاربنا الرقمية وتحسين كفاءة البنك في مجال جذب عملاء جدد والارتقاء بمستويات خدمتهم.

وفي الوقت الذي نمضي فيه قدماً لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية، فإننا نتطلع دوماً إلى المضي قدماً نحو هدفنا المتمثل في تعزيز تجربة العملاء. ونحن نتفهم أن تجارب العملاء المتألقة تكمن في كونها شديدة الخصوصية ومناسبة لاحتياجاتهم. الأمر الذي سيتحقق من خلال تعزيز نظم تحليل البيانات.

ونحن في بنك رأس الخيمة الوطني سنواصل بالمضي قدماً نحو تحقيق شراكات موثوقة مع عملائنا لأننا نؤمن بأنها الطريقة المثلى للتنافس وتحقيق النجاح.

11%+

على أساس سنوي
بعدد العملاء الناشطين رقمياً
في الربع الرابع من عام
2022

13%+

على أساس سنوي
بالمدفوعات عبر بطاقتنا
(دخول/خروج) في الربع الرابع
من عام 2022

19%+

على أساس سنوي
بالإنفاق بالبطاقات في الربع
الرابع من عام 2022

12%+

على أساس سنوي
بعدد المعاملات الرقمية في
الربع الرابع من عام 2022

المؤشرات المالية للربع الرابع / العام المالي 2022

التائج السنوية		التائج الربعية			مؤشرات بيان الدخل			
عام 2022 مقارنة بعام 2021	عام 2021	عام 2022	الربع الرابع 2022 مقارنة مع الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022 مقارنة مع الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2021	الربع الرابع 2022	(مليون درهم إماراتي)
14.8%	2,168.4	2,489.3	12.3%	34.0%	652.8	547.2	733.1	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الاسلامي
(9.4%)	1,062.1	962.5	(0.3%)	6.7%	262.3	245.3	261.6	الإيرادات غير المحملة بالفائدة
6.9%	3,230.5	3,451.8	8.7%	25.5%	915.1	792.4	994.8	إجمالي الإيرادات
(6.4%)	(1,395.6)	(1,484.4)	0.4%	(0.1%)	(372.9)	(371.1)	(371.4)	المصاريف التشغيلية
7.2%	1,835.0	1,967.5	14.9%	47.9%	542.3	421.3	623.3	الأرباح التشغيلية قبل مخصص انخفاض القيمة
25.3%	(1,076.7)	(804.0)	(77.5%)	(71.3%)	(190.9)	(197.7)	(338.7)	مخصص انخفاض القيمة
53.4%	758.3	1,163.4	(19.0%)	27.3%	351.4	223.6	284.6	صافي الربح

نسبة الفرق			التائج كما في			مؤشرات الميزانية العمومية	
ديسمبر 2022 مقارنة مع سبتمبر 2021	ديسمبر 2022 مقارنة مع سبتمبر 2022	ديسمبر 2022 مقارنة مع ديسمبر 2021	ديسمبر 2021	ديسمبر 2021	سبتمبر 2022	ديسمبر 2022	(مليار درهم إماراتي)
17.1%	4.2%	15.5%	54.5	57.6	63.8	66.5	إجمالي الموجودات
7.5%	6.0%	7.6%	33.5	35.5	36.0	38.1	إجمالي القروض والسلف
8.8%	11.5%	15.3%	37.0	38.9	40.3	44.9	الودائع

النسب السنوية حتى تاريخه			النسب الربعية			مؤشرات النسب الرئيسية		
العام المالي 2022 مقارنة مع العام المالي 2021	العام المالي 2021	العام المالي 2022	الربع الرابع 2022 مقارنة مع الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2022 مقارنة مع الربع الرابع 2021	الربع الثالث 2022	الربع الرابع 2021	الربع الرابع 2022	(نسبة مئوية)
4.0%	9.5%	13.5%	(3.7%)	1.8%	16.2%	10.7%	12.5%	العائد على حقوق الملكية
0.5%	1.4%	1.9%	(0.6%)	0.1%	2.3%	1.6%	1.7%	العائد على الموجودات
0.1%	4.0%	4.1%	0.3%	0.6%	4.2%	3.9%	4.5%	صافي هامش الفائدة
0.2%	43.2%	43.0%	3.4%	9.5%	40.7%	46.8%	37.3%	نسبة التكلفة إلى الدخل
1.0%	4.0%	3.0%	0.1%	1.0%	3.1%	4.0%	3.0%	نسبة القروض المتعثرة
48.0%	133.7%	181.7%	25.2%	48.0%	156.5%	133.7%	181.7%	نسبة تغطية القروض المتعثرة
(0.6%)	17.0%	16.4%	(0.5%)	(0.6%)	16.9%	17.0%	16.4%	نسبة كفاية رأس المال بحسب بازل III**

* احتسبت على أساس سنوي
** بعد تطبيق الترشيح التحوطي
الأرقام بين القوسين تشير إلى حركة غير مواتية

نمو في الربحية مدعوم بزيادة الدخل وتحسن المخصصات

- ارتفع صافي الربح بنسبة 53.4% إلى 1,163.4 مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وبلغ صافي الربح خلال الربع الرابع من العام نفسه 284.6 مليون درهم إماراتي بزيادة نسبتها 27.3% مقارنة بالربع الرابع من عام 2021.
- بلغ صافي إيرادات الفائدة وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي بعد التوزيعات للمودعين ما قيمته 2.5 مليار درهم إماراتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بزيادة قدرها 14.8% مقارنة بفترة ذاتها من عام 2021.
- سجلت إيرادات الفائدة من القروض التقليدية والاستثمارات ارتفاعاً بنسبة 26.1% مقارنة بعام 2021، وارتفعت تكاليف الفائدة على الودائع التقليدية والقروض بنسبة 109%. وازداد صافي الإيرادات من التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 5.3%.
- سجّل الدخل من غير الفائدة 962.5 مليون درهم إماراتي وبعكس ذلك انخفاضاً بنسبة 9.4% في خسائر التداول الاستثنائية في الربع الأول من عام 2022. وسجّل الدخل من غير الفائدة في الربع الرابع من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 6.7% مقارنة بالربع الرابع من عام 2021.
- انخفض الدخل من غير الفائدة بمعدل 99.6 مليون درهم إماراتي، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض في أرباح التداول بقيمة 72.7 مليون درهم إماراتي، وفي إيرادات مبيعات إدارة الثروات بمعدل 28.7 مليون درهم، وفي إيرادات تشغيلية أخرى بمعدل 24.2 مليون درهم إماراتي، وفي إجمالي أرباح عقود التأمين بمعدل 31.5 مليون درهم إماراتي. وتم التعويض عن ذلك جزئياً بزيادة قدرها 57.6 مليون درهم إماراتي في دخل العملات الأجنبية والمشتقات.
- يستمر إجمالي الدخل في الاستفادة من التحسن الذي شهدته الميزانية العمومية، والتي سجلت نمواً بنسبة 6.9% مقارنة بالعام السابق، وبنسبة 25.5% مقارنة بالربع الرابع من عام 2021.
- بلغت المصاريف التشغيلية 1.5 مليار درهم إماراتي في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بزيادة نسبتها 6.4% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021 وبدون تغيير مقارنة بالربع الرابع من عام 2021 حيث يواصل البنك الاستثمار لتحقيق النمو. وارتفعت المصاريف التشغيلية بشكل هامشي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق.
- ارتفعت المصاريف التشغيلية في العام 2022 مقارنة بالسنة السابقة، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة بواقع 75.6 مليون درهم إماراتي في تكاليف الموظفين، و29.6 مليون درهم إماراتي في مصاريف البطاقات و6.4 مليون درهم إماراتي في مصاريف تقنية المعلومات. وقد تم تعويض ذلك جزئياً من خلال تقليل مصاريف الإشغال بواقع 11.6 مليون درهم إماراتي، ومصاريف الاستهلاك بواقع 8.7 مليون درهم إماراتي ومصاريف التسويق بواقع 2.7 مليون درهم إماراتي.
- تراجع معدل التكلفة إلى الدخل في عام 2022 إلى 43.0% مقارنة بـ 43.2% في نهاية العام السابق. أما في الربع الرابع من عام 2022 فقد بلغ 37.3%، بتحسن ملحوظ مقارنة مع 40.7% في الربع الثالث من عام 2022.
- بلغت مخصصات خسائر الائتمان 804 مليون درهم إماراتي لعام 2022، وهي أقل بنسبة 25.3% مقارنة بعام 2021، وأعلى بنسبة 71.3% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2022، مما يعكس زيادة بواقع 141 مليون درهم إماراتي مقارنة مع الربع الرابع من عام 2021، وذلك بفضل إجراءات الإدارة الحكيمة تحسباً لأي تطورات متوقعة في المشهد التنظيمي سريع التغيير، وظروف الاقتصاد العالمي غير المؤكدة، وبيئة أسعار الفائدة المتزايدة.

- أغلق صافي خسائر الائتمان إلى متوسط القروض والسلف عند 2.1% مقارنة بـ3.1% في 31 ديسمبر 2021.

الميزانية العمومية تتجاوز الـ66 مليار درهم إماراتي مع تسجيل نمو قوي في جميع فئات العملاء

- تجاوزت الميزانية العمومية الـ66.5 مليار درهم إماراتي مع ارتفاع إجمالي الموجودات بمعدل 8.9 مليار درهم إماراتي على أساس سنوي، مما يعكس نمواً بنسبة 15.5% نتيجة ارتفاع الإقراض للبنوك بمعدل 3.0 مليار درهم إماراتي، وزيادة إجمالي القروض والسلف بمعدل 2.7 مليار درهم إماراتي، وزيادة الاستثمارات بقيمة 2.0 مليار درهم إماراتي، وزيادة النقد وأرصدة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمعدل 819.8 مليون درهم إماراتي بالمقارنة مع 31 ديسمبر 2021.
- سجل قطاع الخدمات المصرفية للشركات نمواً بمعدل 1.6 مليار درهم إماراتي، بينما سجل قطاع الخدمات المصرفية للأعمال نمواً بمعدل 1.0 مليار درهم إماراتي، ونمت الخدمات المصرفية للأفراد بواقع 102.8 مليون درهم إماراتي مقارنة مع نتائج السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وبلغت نسبة النمو في الخدمات المصرفية للشركات 27% على أساس سنوي، وذلك بسبب البيئة الاقتصادية المرنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمدعومة بخارطة طريق استراتيجية لتنوع الميزانية العمومية للبنوك.
- سجل قطاع الخدمات المصرفية للأعمال نمواً بنسبة 12.4% على أساس سنوي، مدعوماً بنمو بنسبة 11.4% في قروض الأعمال، فيما سجلت القروض التجارية وقروض رأس المال العامل نمواً بنسبة 13%.
- نمت الخدمات المصرفية للأفراد بواقع 102.8 مليون درهم إماراتي، مدعومة بنمو قوي في مبيعات المنتجات، حيث سجلت القروض العقارية زيادة بنسبة 6.2%، وقروض السيارات 4.4%، وبطاقات الائتمان 3.8%، بينما تراجع القروض الشخصية في الميزانية العمومية بسبب تقييدها في عام 2022. وتراجعت الخدمات المصرفية للأفراد بسبب انخفاض القروض مقابل الاستثمارات وقروض التجزئة الأخرى، والذي أدى إليه ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة مع السنة المنتهية في ديسمبر 2021.
- تراجع نسبة القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي القروض والسلف لتسجل 3.0% في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بـ4.0% في 31 ديسمبر 2021.

نمو قوي في ودائع العملاء حيث أننا أصبحنا البنك الرئيسي لأغلبية عملائنا

- ازدادت ودائع العملاء بنسبة 15.3% مقارنة بـ31 ديسمبر 2021، نتيجة للزيادة بواقع 3.7 مليار درهم إماراتي في الودائع لأجل، و2.2 مليار درهم إماراتي في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، مما يعكس ثقة عملائنا في الخدمات والحلول التي يقدمها بنك. وسجل البنك نمواً قوياً في الحسابات الجارية وحسابات التوفير لتصل إلى معدل 70.4% في 31 ديسمبر 2022.

وضع مريح لرأس المال والسيولة

- حافظت معدلات رأس المال والسيولة في البنك على قوتها.
- بلغ معدل رأس المال الإجمالي للبنك وفقاً لبازل 3 بعد تطبيق الترشيح التحوطي 16.4% مقارنة مع 17% بنهاية عام 2021.

- بلغت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية 12.8% في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بـ 11.6% في 31 ديسمبر 2021، واستقرّ معدل السلف إلى الموارد المستقرة عند 79.7% مقارنة بـ 82.8% في نهاية عام 2021.

تدفّقات نقدية سليمة من الأنشطة التشغيلية

- بلغ النقد وما يعادله 4.3 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بـ 3.3 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2021.
- بلغ صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية 5.3 مليار درهم إماراتي، وتم استخدام 2.6 مليار درهم إماراتي في الأنشطة الاستثمارية و1.7 مليار درهم في الأنشطة التمويلية.

أثر النفقات الرأسمالية المتوقعة والتطورات

- أنفقت المجموعة ما قيمته 82.6 مليون درهم إماراتي في النفقات الرأسمالية التي ركزت بشكل أساسي على تطبيق وإدماج إطار حماية المستهلك مع تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستثمار في التجارب الرقمية.
- سيواصل راک بنك تعزيز استثماراته في التحول التكنولوجي الذي يركّز على العملاء.

شهد راک بنك تطورات مهمة في عام 2022 واتسم بالعديد من الإنجازات والتحويلات

- وقع بنك رأس الخيمة الوطني مذكرة تفاهم مع منصة تریدلنغ (Tradeling)، وهي سوق إلكترونية سريعة النمو تركز على المعاملات بين الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتقديم عروض ذات قيمة معززة لحاملي بطاقات الأعمال من البنك.
- أعلن بنك رأس الخيمة الوطني عن إطلاق تجربة «إلحاق رقمي»، تعتبر الأولى من نوعها، والتي ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من التقدم بطلب الحصول على قروض الأعمال وتمويل رأس المال العامل والآجل، والتمويل القائم على الموجودات، من خلال بوابة Quick Apply التابعة للبنك.
- أعلن بنك رأس الخيمة الوطني وسوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي لعاصمة دولة الإمارات، عن توقيع مذكرة تفاهم مشتركة تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية مميزة للمؤسسات المرخّصة في سوق أبوظبي العالمي، وكذلك تسهيل فتح الحسابات لكافة المؤسسات بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ومكاتب الصرافة التي تتعامل بالأصول الافتراضية، وصناديق التحوّط والشركات المالية.
- انضم بنك رأس الخيمة الوطني إلى منصة «بني» للمدفوعات التابعة لصندوق النقد العربي. وتهدف هذه الشراكة التي تتماشى مع استراتيجية التحوّل الرقمي التي ينتهجها البنك إلى تزويد العملاء بمنصة خدمة مدفوعات معززة تتيح إرسال الأموال عبر الحدود بمختلف العملات وتسلمها بكلّ أمان.
- عقد بنك رأس الخيمة الوطني شراكة مع DataRobot، الشركة الرائدة عالمياً في مجال الذكاء الاصطناعي السحابي، و"e& المؤسسات"، مزود الخدمات المحلي، لبناء وتطوير منصة ذكاء اصطناعي رائدة تهدف إلى تسريع تحليلاته الاصطناعية القائمة على التعلّم الآلي.
- أعلن بنك رأس الخيمة الوطني وشركة هانيويل عن إطلاق مشروع استراتيجي يهدف إلى الإسهام في توفير وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، فضلاً عن دعم تحقيق أهداف الحد من

الانبعاثات الكربونية. وستعمل هانيويل بموجب هذا المشروع، على تحسين أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، ونظام إدارة المباني، أنظمة التبريد في المباني الرئيسية للبنك في رأس الخيمة ودبي، والتي تمتد على مساحة تصل إلى 19,9 ألف متر مربع.

• تعاون بنك رأس الخيمة الوطني مع شركة الاتحاد لائتمان الصادرات، شركة حماية الائتمان التابعة للحكومة الاتحادية، لتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال "بوابة التمويل التجاري الموحدة"، وهي منصة رقمية تساعد الشركات الإماراتية العاملة في قطاع التصدير وإعادة التصدير، في الحصول على التمويل بسهولة ونمو أعمالها على الصعيد العالمي.

التصنيفات

يتم تصنيف بنك رأس الخيمة الوطني باستمرار من قبل وكالات التصنيف الرائدة. ويوضح الجدول التالي أحدث التقييمات والتصنيفات التي تعكس القوة المؤسسية للبنك المدعومة بالثقة والشفافية لتقاريره المالية.

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	التوقعات
موديز	نوفمبر 2022	Baa1 / P-2	مستقر
فيتش	نوفمبر 2022	BBB+ / F2	مستقر
كاييتال إنتليجنس	أغسطس 2022	A- / A2	إيجابي



راجيل احمد

الرئيس التنفيذي

حول بنك رأس الخيمة الوطني

تأسس بنك رأس الخيمة الوطني في عام 1976، وهو يعتبر واحداً من أعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشهد البنك انطلاقة جديدة في عام 2001، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المصرفية للأفراد فحسب ليصبح مؤسسة مصرفية رائدة بمجال الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال الصغيرة. إضافة إلى تقديمه مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد، رفع البنك حجم الإقراض للأعمال الصغيرة والمتوسطة التقليدية، والإقراض التجاري، وإقراض الشركات خلال السنوات الأخيرة. ويوفر البنك أيضاً الحلول المصرفية الإسلامية عبر قسم "الخدمات المصرفية الإسلامية"، من خلال فروعه في دولة الإمارات، وكذلك عبر الخدمات المصرفية الرقمية. يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني شركة مساهمة عامة مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". ويتوافر مزيد من المعلومات عبر الرابط www.rakbank.ae، أو مركز الاتصال على الرقم 9714 213 0000+. كما يمكن التواصل مع بنك رأس الخيمة الوطني على "تويتر" و"فيسبوك" من خلال twitter.com/rakbanklive و facebook.com/rakbank.

للاستفسارات الإعلامية:

جيرالدين داغر

Geraldine@rakbank.ae

ميشال الصدي

Michelle.Saddi@rakbank.ae

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات المضمنة في هذا المستند عن طريق بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة عامة، الإمارات العربية المتحدة ("RAKBANK") وهي عبارة عن معلومات أساسية عامة عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني وليس الغرض منها أن تكون محدثة بحسب تاريخ المستند. تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات متوفرة بشكل مختصر وأنها ليست كاملة.

المراد من المعلومات هو أن يطلع عليها المستثمرون ذوو المعرفة بالأمور الاستثمارية. ولا تُشكل المعلومات المضمنة في هذا المستند - بما في ذلك التطلعية المستقبلية والمعلومات المالية- نصيحة أو توصية للمستثمرين أو المستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ بـ أو شراء أو بيع أوراق مالية أو غيرها من المنتجات أو السندات المالية ولا تراعي هذه المعلومات أهدافك الاستثمارية الخاصة أو موقفك المالي أو احتياجاتك. فقبل التصرف بناءً على أي معلومات، ينبغي أن تفكر في مدى مناسبة المعلومات ذات الصلة بهذه الأمور وأي مستند عرض ذي صلة وينبغي أن تسعى للحصول تحديداً على المشورة المالية والقانونية المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأوراق المالية والمنتجات المالية أو صفقات الصكوك تكون محفوفة بالمخاطر، التي تتضمن -من بين أمور أخرى- خطر السوق غير الموازي وغير المتوقع والتطورات المالية أو السياسية ومخاطر العملة في الصفقات الدولية.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر يُعتقد أنها موثوقة، بيانات تطلعية اعتمدت على أرقام أو تقديرات أو افتراضات تخضع للتغيير بما في ذلك البيانات ذات الصلة ببيئتنا أو اعتقادنا أو التوقعات الحالية فيما يتعلق بأعمال وعمليات بنك رأس الخيمة الوطني وظروف السوق ونتائج التشغيل والحالة المالية والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر. ونحذر القراء من الاعتماد الكلي على هذه البيانات التطلعية المستقبلية. ولا يقدم بنك رأس الخيمة الوطني أي التزام بتعميم نتيجة أي مراجعات للبيانات التطلعية المستقبلية هذه بعد تاريخ صدورها لتعكس وقوع الأحداث غير المتوقعة. وبالرغم من استخدام العناية الواجبة في إعداد معلومات التنبؤات، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف بطريقة إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. فالتنبؤات والأمثلة الافتراضية عرضة للشك والحالات الطارئة خارجة عن إرادة بنك رأس الخيمة. ولا يُعد الأداء الماضي مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة بالأداء المستقبلي.

يُخلى بنك رأس الخيمة الوطني مسؤوليته فيما يتعلق بدقة ونزاهة وكمال وصحة المعلومات المُضمَّنة في هذا المستند بما في ذلك البيانات التطلعية المستقبلية وعن تحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات تطلعية مستقبلية لتعكس أي تغيير في الظروف أو الحالة أو الشؤون المالية لبنك رأس الخيمة الوطني أو أي تغيير في الأحداث أو الحالات أو الظروف التي يعتمد عليها البيان. ولا يتحمل بنك رأس الخيمة أو الكيانات أو الشركات أو المدبرون أو الموظفون أو الوكلاء أو أي من الأشخاص الآخرين التابعين له أي مسؤولية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي مسؤولية تنشأ عن خطأ أو إهمال أو أي خسارة لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام / الرجوع إلى هذا المستند أو محتوياته أو تنشأ فيما يتعلق به بخصوص جودة أو دقة أو توقيت أو استمرار توفُّر أو كمال أي من البيانات أو الحسابات المضمنة و/أو المُشار إليها في هذا المستند.